

حركة عوامل الانتاج الدولية

تمهيد:

مثلما تتاجر الدول بسلعها لاختلاف الميزة النسبية، فإن عوامل الانتاج هي الأخرى تختلف من دولة إلى أخرى، وإن التباين في هذه العوامل هي التي تفصل بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية (المحلية)، أي أن الاهتمام كان في بداية الامر منصبا على انتقال عوامل الانتاج داخل الحدود المحلية فقط وعدم انتقالها دوليا، ولكن عوامل الانتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) يمكن أن تكون بديلة لانتقال السلع. في كثير من الأحيان نجد ان التجارة الدولية تركز في بعض الحالات على انتقال عوامل الانتاج دوليا بدلا من التجارة في السلع. وقد تعززت هذه الحالة بعد صعود التجارة الدولية في الخدمات، والتي بلغت نحو 4.7 ترليون دولار وهي تمثل نسبة 44% من حجم التجارة العالمية للسلع عام 2013، والتجارة في الخدمات لها كثير من الصور في التواجد في الدول المضيفة للخدمات (العمل أو رأس المال) سواء كانت بشكل مؤقت أو طويل الاجل، وعلى سبيل المثال فإن الهند ذات الوفرة النسبية في العمل من الممكن لها أن تصدر سلعا كثيفة العمل أو تصدر العمل نفسه، امريكا ذات الوفرة النسبية في رأس المال يمكن لها أن تصدر سلعا كثيفة رأس المال أو تصدر رأس المال نفسه.

إذن ينظر إلى الموضوع من زاويتين:

الاولى: أن التجارة الدولية في السلع تعمل في الاساس بديلا لانتقال عوامل الانتاج بين الدول، فعندما تكون عوامل الانتاج قابلة للانتقال بشكل تام، والسلع تتبادل بحرية بين الدول، فإن أسعار عوامل الانتاج تميل لأن تصبح متساوية نسبيا في الدول المعنية.

الثانية: إذا كان سعر عامل الإنتاج لا يتساوى بين الدول، أي وجوده نادر نسبيا في دولة ما؛ وبالتالي سيكون مرتفع الاجر، وفي دولة أخرى متوفر وذو أجر منخفض، هذه الوضعية تدفع إلى انتقال عامل الانتاج الرخيص من البلد ذو الوفرة إلى البلد ذو الندرة، إن عملية استمرار انتقال عامل الانتاج تؤدي إلى تساوي الاسعار بين البلدين، أي أن الاسعار تتساوى دوليا.

1- حركة العمل دولي: يقصد بحركة العمل الدولي انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بعد أسباب منها الشخصية ومنها الموضوعية، وقد يعود سبب الانتقال والهجرة إلى الفروق الكبيرة في الاجور، التي يعتقد الفرد أنها ستعوضه عن بعض الميزات التي كان يتمتع بها بين أهله وأصدقائه ومواطنيه.

*** الآثار الاقتصادية لحركة العمل الدولي:** تترك حركة العمل دوليا مجموعة من الآثار الاقتصادية منها:

- **الاثار على مستوى الدخل العالمي:** تؤدي التجارة الدولية الحرة إلى زيادة كفاءة الانتاج العالمي، وكذلك حال الانتقال الحر للعمل (اليد العاملة) دوليا، حيث انتقال العمالة من المنطقة التي يكون فيها الانتاج الحدي منخفض إلى المناطق التي يكون فيها الانتاج الحدي مرتفع فإنه سيضيف مقدار من الناتج لهذه المنطقة وبالتالي يرتفع الانتاج العالمي

- **تقليل الندرة النسبة في العمل:** إن الانتقال الحر للعمل دوليا يميل إلى تقليل الفروق في التدرج النسبية في كل من السلع والعمل، فعلى سبيل المثال هجرة اليد العامل إلى الولايات المتحدة الامريكية من الهند تؤدي إلى

تقليل الوفرة النسبية لليد العاملة في الهند ومن جهة أخرى تقليل الندرة النسبية لليد العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **إعادة توزيع الدخل:** إن حركة العمل والسلع تؤدي تغيير توزيع الدخل بين الدول، فمن الناحية النظرية تتساوي أسعار العمل بسبب الانتقال في المدى الطويل، لأن انتقال العمل يغير من الندرة النسبية كما أن قيمة الانتاج الحدي ستتغير أيضا، فإذا حصلت هجرة واسعة مثلا للهند فإن الانتاج الحدي سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الأجور والعكس صحيح.
- اكتساب مهارات وتحسين تقنيات وطرق الانتاج.

2- حركة رؤوس الأموال الدولية: إن رأس المال أكثر قدرة على الانتقال بين الدول، وعادة ما يلقي الترحيب من الدول المضيفة له على عكس العمل، والمقصود بانتقال رؤوس الأموال هو انتقال رأس المال النقدي للأفراد والمؤسسات من دولة إلى أخرى، ويكون ذلك بشكل أسهم أو سندات، ويعتبر تدفق السلع الرأس مالية ضمن حركات السلع الدولية، على الرغم من كونها تستخدم في انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.

وعليه يمكن القول أن الحركة الدولية لرأس المال يشترط فيها:

« إنتقال رأس المال دوليا لا يتضمن تصديرا أو استيرادا للآلات والمكائن، وليس له علاقة برأس المال المادي.

« أنه لا يتضمن كل انتقال للقوة الشرائية، إنما يتضمن فقط الانتقال بقصد الاستثمار لهذه القوة الشرائية في أسهم وسندات، تعطي دخلا أو وضع القوة الشرائية في مأمن من المخاطر الاقتصادية والسياسية.

« لا يعد من قبيل حركات رؤوس الأموال دوليا انتقال القوة الشرائية بقصد تسديد سلعة مستوردة أو تسلم قيمة سلعة مصدرة، فليست تلك هي الفكرة المطلوبة لاستثمار هذه القوة الشرائية.

إذن انتقال رؤوس الأموال دوليا يرتبط بفكرة الاستثمار والذي بدوره يرتبط بفكرة الحصول على العائد الأعلى، وهنا نميز نوعين من الاستثمار:

- **استثمارات غير مباشرة (الحقيقية الاستثمارية):** هي موجودات مالية مثل الاسهم والسندات، يحصل فيها المستثمر في حالة شراء على مردود ثابت أو عائد منتظم، أما الاسهم يشتريها المستثمر وتترتب له حقوق ثروة مشروعة، وعادة ما يكون الدافع الرئيس يتمثل في الحصول على عائد أعلى، وطبقا لنموذج (هيكشر وأولين) فإن الدولة التي بها وفرة نسبية لرأس المال سيكون العائد منخفض، أما الدولة التي لها ندرة نسبية لرأس المال فيكون العائد مرتفع.

- **استثمارات مباشرة:** وهي تأخذ عدة أشكال منها بناء المصانع والمعامل، أو فتح فروع أجنبية داخل الاقتصاد المحلي، أو شراء نسبة من مشروع ما، والهدف هو تحقيق عوائد ربحية.

* **الآثار الاقتصادية لحركة رؤوس الأموال الدولية:** تتمثل هذه الآثار في ما يلي:

- **بالنسبة للبلد المصدر لرأس المال:**

« تحقيق الأرباح المتولدة عن استثمار رؤوس الاموال في الخارج في حالة إقامة استثمارات خارجية أو منح القروض أو تداول العملات في أسواق الصرف الخارجية.

« يمكن للدول المستثمرة السيطرة على أسواق الدولة المستثمر فيها من خلال نقل بعض الصناعات والتقنيات الخاصة، وبالتالي احتكار السوق.

« يمكن التسويق للعديد من المنتجات للدول المستثمرة داخل الدول المستثمر فيها.

« يمكن فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لرأس المال لفترات طويلة ما يجعل البلد المصدر يستغل ثروات البلد المستورد.

« محاربة التضخم النقدي بالنسبة للدولة المصدرة.

- بالنسبة للبلد المستورد:

« تزايد القوة الشرائية للبلد - خاصة في حالة القروض- مما يعزز موقف ميزان المدفوعات.

« الاسراع في عملية التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، حيث يتمكن البلد المستورد من تحقيق معدلات نمو إيجابية.

« نقل التكنولوجيا وتحسين مستوى التنافسية من خلال الاحتكاك بين المستثمرين المحليين والاجانب.

« الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي، من خلال الضرائب المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

« وتعتبر رؤوس الاموال الاجنبية أدوات ضغط سياسي واقتصادي، تجعل من الدولة المستوردة تابعة سياسيا واقتصاديا للدولة المصدرة.